مجلة جامعة الرازي
للعلوم الإدارية والإنسانية
RUHMS

عملية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

أبحاث العدد:

- **Hydrological Study Analysis and Groundwater Assessment of Hadramawt Aquifers ،May 2022.**
- **Hydrological Analysis Study and Groundwater Assessment of Sana'a Basin ،May 2022.**
- **تقييم جودة الخدمات الصحية في مستشفيات الشرطة بأمانة العاصمة وفقاً لأبعاد جودة الخدمة.**
- **أثر الحوافز على أداء الكادر الطبي في مستشفى القوات الخاصة.**
- **دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي (دراسة تطبيقية).**
- **واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة اليمنية (دراسة ميدانية).**
- **أثر تطبيق إدارة الوقت في تحسين الأداء دراسة حالة على ديوان عام الهيئة العامة للزكاة للعام 2020م.**
- **تطور الدين العام في اليمن وقياس أثرة على عجز الموازنة العامة للفترة 1994-2016 .**

جامعة الرازي

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

R U

جامعة الرازي
AL- RAZI UNIVERSITY

يونيو 2022م

المجلد الأول

العدد الخامس

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
1	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
2	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
3	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
4	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
5	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
6	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
7	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشـــراف العـــام

د / طـارق علي النهمي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

أ.م.د / محمد على المكردي
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيـب علي إسكندر
رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ.د/ نبيـــــــــــل الربيعـــــــــــي
د/ تركـــــــي يحيـــــى القبانـــــي
د/ عبـــد الفتـــاح علـــى القـــرص
أ. د/ محمـــــد محمـــــد القطيبـــــي
د/ محمـــــد حســـــيني الحســـــيني
أ. م. د/ صالـــــح علـــي النهـــاري
د/ أحمـــــد محمـــــد الحجـــــوري

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب:.....، الرمز البريدي..... اليمن

هاتف : 774440012 – 216923

فاكس : 406760

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu.ye

واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة اليمنية
دراسة ميدانية

د. مراد عبده حسن الصايدي
مدير إدارة الرسائل العلمية السابق بكلية الدراسات العليا عضو هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة

الملخص:

يهدف هذا البحث الكشف عن واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة، من خلال استطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية، ولتحقيق أهداف هذا البحث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدما أداتي المقابلة والملاحظة المفتوحة، وقد توصل الباحث إلى أن واقع البحث العلمي في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة **ضعيف بدرجة منخفضة جدا**، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:

عدم تماشي البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية مع رؤية أكاديمية الشرطة في معالجة المشكلات الجنائية في المجتمع اليمني، بالإضافة إلى عدم خدمة البحث العلمي للأجهزة الأمنية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن، وإن غالبية البحوث العلمية الجنائية المنجزة في الكلية بحوث نظرية فقط غير مشموله بالتطبيق العملي، وغياب تطبيق مبادئ الجودة والاعتماد الأكاديمي الداخلي والخارجي، وعدم توفر الدوافع العلمية لدى أغلب الباحثين في الكلية لإنجاز بحوثهم العلمية، وعدم استخدام أسلوب الإحصاء الجنائي كمنهج عند إعداد البحوث العلمية.

وفي ضوء نتائج هذا البحث تقدم الباحث بالعديد من التوصيات، من أهمها:

ضرورة العمل على توجيه البحث العلمي في أكاديمية الشرطة لخدمة التنمية في المجتمع، ومعالجة ظاهرة الجريمة في المجتمع اليمني وفقا لكافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وإنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين أكاديمية الشرطة ووزارة الداخلية لتحقيق وخدمة الأهداف المشتركة بينهما، وتعزيز التواصل بين أكاديمية الشرطة والأجهزة الجنائية العدلية (مجلس القضاء الأعلى- النيابة العامة- وزارة العدل) والمؤسسات الاجتماعية لخدمة الأهداف المشتركة والوصول إلى سياسة جنائية موحدة، وتفعيل إدارة الجودة في كافة مكونات أكاديمية الشرطة (كلية الدراسات العليا- كلية الشرطة- كلية التدريب- مركز البحوث) لتقوم بمهامها في نشر وتطبيق معايير الجودة الشاملة، وإعادة النظر في مقررات مناهج البحث العلمي التطبيقي والميداني والإحصاء الجنائي في برامج كلية الدراسات العليا، وتوفير برامج تدريبية للباحثين بالأكاديمية تسهم في رفع مستوى مهارات البحث العلمي وتعزيز الدافعية للإنجاز لديهم.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، العلوم الجنائية، الجريمة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة.

The Reality of Scientific Research in the Field of Criminal Sciences at the Yemeni Police Academy: A Field study

Dr. Mourad Abdu Hassan Al-Saidi:

Former Director of the Department of Scientific Theses at the Faculty of Graduate Studies, Faculty Member at the Police Academy.

Abstract:

This research aims to reveal the reality of scientific research in the field of criminal sciences at the Police Academy, through a survey of the opinion of a sample of faculty members at the Academy. To achieve the objectives of this research, the researcher followed the descriptive analytical method, using the interview and open observation tools. The researcher concluded that the reality of scientific research in the College of Graduate Studies at the Police Academy is weak to a very low degree, due to several reasons, including:

Research in the field of criminal sciences is not in line with the vision of the Police Academy in addressing criminal problems in Yemeni society. The lack of scientific research service for the security, justice and social institutions in Yemen. Most of the forensic scientific research carried out in the college is theoretical research only, not covered by practical application. Absence of applying the principles of quality and internal and external academic accreditation. The lack of scientific motives for most researchers in the college to complete their scientific research. Not using the forensic statistics method as a method when preparing scientific research.

In light of the results of this research, the researcher made several recommendations, including :

It is necessary to work on directing scientific research in the Police Academy to serve the development of society. Addressing the phenomenon of jerba in Yemeni society according to all social, economic, political and legal levels. Establishing strong and open channels of communication between the Police Academy and the criminal justice agencies (the Supreme Judicial Council - the Public Prosecution - the Ministry of Justice) and social institutions to serve common goals and reach a unified criminal policy. Activating quality management in all components of the Police Academy (College of Graduate Studies - Police College - Training College - Research Center) to carry out its tasks in spreading and applying comprehensive quality standards. Reconsidering the curricula of applied scientific research, field and criminal statistics in the programs of the College of Graduate Studies. Providing training programs for academic researchers that contribute to raising the level of scientific research skills and enhancing their achievement motivation.

مقدمة:

البحث العلمي: هو نشاط إنساني يتسم بالإبداع والابتكار للوصول إلى أفضل الحلول العملية للمشكلات والقضايا بمختلف أنواعها، ويقوم به العلماء والباحثون من خلال المزج بين العقلانية والواقعية، ويعد ضرورة من ضروريات الحياة لكونه الأداة الرئيسة في الوصول إلى كل ما هو جديد والتغلب على كافة المعوقات، وبما يسهم في التقدم والرقي الإنساني للأمم.

ويشكل البحث العلمي حجر الأساس في دراسة الجريمة والوقاية منها في العصر الحاضر، نظراً لأهميته في وصف الظاهرة والتعرف على أبعادها المختلفة، بالتالي وضع الأسس السليمة في الحد منها، والسيطرة عليها وفق منهج علمي مدروس، وأدركت الدول العربية أن السيطرة على الجريمة والوقاية منها لا يمكن أن يتم دون الإهتمام بالبحث العلمي عامة، والبحث في مجال العلوم الجنائية خاصة أهمية كبرى في سبيل الوقوف على السلوك الإجرامي ومعالجته[1].

ومن هذا المنطلق قامت وزارة الداخلية في اليمن بإنشاء أكاديمية الشرطة بصنعاء. ومن أهدافها: إجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، وتقديم الدراسات العلمية والاستشارات المتخصصة لأجهزة وزارة الداخلية والأجهزة الجنائية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية لمعالجة مشكلة الجريمة في المجتمع اليمني.

وتؤدي كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة دوراً كبيراً ومؤثراً في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بمكافحة الجريمة والوقاية منها، وتعد أول مركز بحثي مختص بمكافحة الجريمة في اليمن، وقد أسفر حصر الإنتاج الفكري في مجال العلوم الجنائية في الكلية منذ تاريخ نشأتها في العام 1988م وحتى العام 2019م عن وجود (632) بحث تكميلي و(3) رسائل ماجستير في مختلف التخصصات الجنائية، وعلى الرغم من هذه الكمية من الإنتاج الفكري ما يزال دور البحث العلمي في مواجهه المشكلات الجنائية غامضا.

ومن هذا المنطلق يعد موضوع قياس واقع البحث العلمي الجنائي في أكاديمية الشرطة من الموضوعات المهمة والجديرة بالبحث والدراسة بهدف تطوير جودة البحث العلمي في أكاديمية الشرطة.

أولاً: تساؤلات البحث:

من خلال ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

- ما واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تتماشى البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية مع رؤية أكاديمية الشرطة في علاج المشكلات الجنائية في المجتمع اليمني؟

(1) أحمد حويتي، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، اصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2001م ص 19

2. هل يخدم البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية الأجهزة الأمنية العدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن؟
3. ماهي نوعية البحوث العلمية المنجزة في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟
4. هل يتم اتباع معايير الجودة في إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟
5. ما هي دوافع الباحثين لإنجاز البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟
6. هل يتم استخدام منهج الإحصاء الجنائي عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟
7. ماهي المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟ وماهي سبل تطويره؟

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة اليمنية من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى تماشى البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية مع رؤية أكاديمية الشرطة في علاج المشكلات الجنائية في المجتمع اليمني.
2. التعرف على مدى خدمة البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية للأجهزة الأمنية العدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن.
3. التعرف على نوعية البحوث العلمية المنجزة في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة.
4. التعرف على مدى اتباع معايير الجودة في إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة.
5. التعرف على دوافع الباحثين لإنجاز البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة.
6. التعرف على مدى استخدام منهج الإحصاء الجنائي عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة.
7. الكشف عن المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة، وسبل تطويره.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث النظرية من أهمية الموضوع الذي يتناوله، وهو: واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة اليمنية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس المشرفين على هذه الأبحاث العلمية بما يسهم في تحسين جودتها وربطها بالواقع العملي، ومن جهة أخرى تعد العلوم الجنائية من أهم العلوم التي يحتاجها المجتمع بسبب أن الجريمة في تطور مستمر نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي، بما يستدعي مواجهتها وفق منهج علمي يواكب كل تلك التطورات المتسارعة.

أما على المستوى العملي: يسهم هذا البحث في تقديم رؤية واضحة عن واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا لقيادات أكاديمية الشرطة، وتحديد مكامن القوة والضعف التي ترافق عملية البحث العلمي، ويساعد على تحقيق رؤية ورسالة وأهداف أكاديمية الشرطة.

رابعاً: حدود البحث:

1. الحدود الموضوعية: دراسة واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة اليمنية.
2. الحدود المكانية: كلية الدراسات العليا- أكاديمية الشرطة صنعاء اليمن.
3. الحدور الزمانية: طبقت خلال الفترة 10/ 5/ 2022م وحتى 2022/6/20م.
4. الحدود البشرية: طبق هذا البحث على عينة قصدية من الأساتذة المشرفين من أعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة.

خامساً: خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: تشمل تساؤلات البحث وأهدافه وأهميته وحدوده وخطة البحث ومفاهيم البحث.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للبحث.
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للبحث.
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج البحث.
الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

سادساً: مفاهيم البحث:

1. مفهوم الواقع: الواقع هو مذهب يلتزم فيه التصوير الأمثل لمظاهر الطبيعة والحياة كما هي ، وكذلك عرض الآراء والأحداث والظروف والملابسات دون نظر مثالي[1].

يعرف الواقع إجرائيا: بأنه الحيادية والموضوعية الصارمة التي تمنع تسرب أفكار الباحث وعواطفه ومزاجه الذاتي إلى اعماله البحثية.

2. مفهوم البحث العلمي: هو بذل الجهد المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش أو التقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها وصولا إلى الحقيقة التي يبنى عليها أفضل الحلول لها.([2])

ويعرف البحث العلمي إجرائيا: العملية العلمية والفكرية المنظمة التي يقوم بها الباحثون في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة من أجل الوصول إلى حلول لمشكلات المجتمع اليمني الجنائية.

(1) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، اسطنبول تركيا، بدون تاريخ، ص 105.
(2) أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية مصر 1999م، ص 14.

3. أكاديمية الشرطة:

أكاديمية الشرطة هي: جامعة نوعية ذات طابع أمني تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزارة الداخلية والتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، وتهدف إلى تقديم رسالة علمية أمنية متخصصة لرجال الأمن، والمساهمة في تلبية احتياجات المؤسسات الأمنية في وزارة الداخلية والأجهزة العدلية والمؤسسات الاجتماعية والمجتمع اليمني، وإثراء البحث العلمي لمكافحة الجريمة والوقاية منها وتطوير القوانين والدراسات التي تخدم الأمن بمفهومه الشامل.[1]

4. كلية الدراسات العليا:

كلية الدراسات العليا هي: أحد مكونات أكاديمية الشرطة اليمنية، وهي امتداد لما كان يعرف سابقا (المعهد العالي لضباط الشرطة)، وأوكلت إليها القيام بالدراسات العليا المتخصصة في العلوم الجنائية والإدارية والأمنية والاجتماعية في مجالات علوم الشرطة.[2]

سابعاً: صعوبات البحث:

نظر لحداثة الموضوع وقلة الوعي بأهمية مثل هذه البحوث التقييمية التي تساهم في تطوير وتجويد مخرجات عملية البحث العلمي في أكاديمية الشرطة، واجه الباحث صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات من بعض أفراد عينة البحث، ويرجع السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث: إلى الريبة والشك من أهداف الباحث، أو الخوف من التعرض للمسائلة والعقاب إذا هو تعاون مع الباحث دون موافقة رؤسائه في العمل، وسيطرة المعتقدات القديمة على القائمين على عملية البحث العلمي في كلية الدراسات العليا بعدم وجود مشاكل حقيقية تستوجب البحث العلمي أو الاعتقاد بأن نتائج البحث يمكن أن تؤدي إلى الانتقاص من بعض المكاسب الوظيفية أو أنهم أجدر وأصلح من البحث العلمي في حل تلك المشاكل.

(1) المادة (1و3) من القانون رقم 10 لسنة 2001 بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة.
(4) المادة (٦٦) من القانون السابق.

المبحث الأول
الخلفية النظرية للبحث

المطلب الأول: الإطار النظري.

.

أولا: أنواع البحث العلمي:

تختلف البحوث العلمية باختلاف تخصصاتها، ومستويتها المعرفية، ومناهجها ومجالات تطبيقها وأهدافها، نذكر بعض منها على النحو الاتي:

1. أنواع البحوث العلمية حسب طبيعتها: تنقسم البحوث العلمية حسب طبيعتها إلى([1]):

- البحوث النظرية: ويهدف هذا النوع من البحوث، إلى السعي وراء الحقيقة المجردة، غير المشروطة بالتطبيق العملي، وقد يتعلق البحث النظري بظاهرة معينة، ويعتمد على الفكر والتحليل المنطقي للوصول إلى التعميم.
- البحوث التطبيقية: ويهدف هذا النوع من البحوث إلى دراسة ظاهرة أو مشكلة محددة والتوصل إلى قرار بشأن تلك الظاهرة أو علاج لتلك المشكلة.
- البحوث النظرية التطبيقية: وهي ذلك النوع من الأبحاث الذي يمزج بين الأبحاث النظرية والأبحاث التطبيقية حيث أن النظرية أساس للبحث التطبيقي وتساعد في إيجاد الحلول للمشكلات.

2. أنوع البحوث العلمية من حيث المكان: تنقسم البحوث العلمية من حيث المكان إلى([2]):

- بحوث ميدانية: ويقصد بها البحوث التي تجرى في الميدان بواسطة أساليب وأدوات محددة كالمقابلة والملاحظة والاستبيان لجمع البيانات والمعلومات.
- بحوث مخبرية: ويقصد بها البحوث التي تجرى في مكان محدد (المختبر) في ظروف مماثلة لظروف الواقع، بهدف حصر المشكلة أو الظاهرة في مكان محدد، ليسهل مراقبة وفحص المتغيرات المستقلة المؤثرة على الظاهرة أو المسببة لها بدقة.

3. أنواع البحوث العلمية من حيث الهدف: تتقسم البحوث العلمية من حيث الهدف إلى([3]):

- البحوث الاستكشافية: ويعتبر هذا النوع من الابحاث مناسبا لأهداف فرعية، تتمثل في تحديد المشكلات المصاحبة والناتجة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وبتحديد إطار مستقبلي لخصائص المشكلة موضوع الدراسة.
- البحوث النهائية: ويستخدم هذا النوع لغرض اختيار الطريق الأمثل في حل المشكلة موضوع البحث ولها عدة مستويات منها:
- البحوث الوصفية: ويهدف هذا النوع من البحوث إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة، تحديدا كميا وكيفيا، وهو يعتمد على البيانات المتوفرة في المراجع العلمية أو المتحصل عليها ميدانيا من الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات.

---

[1]) فايز الزغبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، إصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2001م، ص44-45.

[2]) فايز الزعبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص 46.

[3]) فايز الزعبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص45-46.

- البحوث السببية: ويستخدم هذا النوع من البحوث لمعرفة العلاقة السببية والتأثيرية بين العامل والظاهرة، وهو يصلح لدراسة مبدأ الظواهر الطبيعية والاجتماعية لتحديد درجة أثر الاسباب و المسببات أو العوامل على الظاهرة، والأثر الذي تحدثه في اتجاهات الظاهرة موضوع الدراسة، والرغبة في، معرفة أقوى المؤثرات والمسببات في حدوث السلوك أو الفعل.
- بحوث الحالة: ويستخدم هذا النوع من البحوث لمعرفة العلاقة بين العوامل أو المسببات، والتأثير المتوقع، وهو يصلح لدراسة حالة محددة، أو مشكلة محددة، للخروج بحلول محددة خاصة بالحالة أو الظاهرة موضوع الدراسة.

ثانيا: عوامل نجاح البحث العلمي:

هناك عوامل يجب أن تتوافر في البحث العلمي الناجح، منها:[1]

1. وضع سياسة واضحة للبحث العلمي تشكل إطاراً مرجعيا لكل العاملين والقائمين على أنشطة البحث العلمي.
2. تحديد الأولويات بما في ذلك أشكال البحوث وأنواعها بحسب السياسة العامة، واهتمامات المجتمع، ونوع الخبرة المتاحة، ومدى توفر الإمكانيات والتمويل والبحث في المشكلات المشتركة التي يعاني منها معظم أفراد المجتمع.
3. وضع خطة تنفيذية للبحث العلمي وربطها بالزمن.
4. دعم البحث العلمي بإنشاء مراكز البحوث وتدعيمها ماديا وبشريا وفنيا بالأجهزة والمعدات.
5. توفير قاعدة معلومات حديثة وشاملة ويسهل الوصول إليها وتزويد الباحثين بالمراجع اللازمة.
6. حث كافة الأجهزة العامة والخاصة بتوفير ظروف العمل والمكافآت والرواتب المجزية للباحثين.
7. حماية حقوق الباحثين الفكرية.

ويرى الباحث: إن وجود خطة استراتيجية شاملة للبحث العلمي، تجعل من العمل البحثي عملا مؤسسيا، لا يرتبط بفرد أو مجموعة أفراد، وتوجه البحث العلمي لخدمة المجتمعات، وكذلك وضع قيادات من ذوي الخبرة بمجالات البحث العلمي والتخطيط الاستراتيجي على هرم المؤسسات البحثية من أهم عوامل نجاح البحث العلمي.

فالقيادات هي المسئولة عن تطوير ونجاح البحث العلمي، فإن لم يكون هناك قيادات ذات كفاءة عالية ومستوعبة لأليات العصر، وقادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات، فإنها ستكون عقبة أمام نجاح وتطوير البحث العلمي.

وأيضا وضع معايير لأخلاقيات البحث العلمي توجه جميع المستفيدين إلى السلوك المناسب تجاه البحث العلمي، وتشجيع الباحثين على تشكيل مجموعات أو فرق بحثية من أهم عوامل نجاح البحث العلمي

(4) غالب فريحات، ثقافة البحث العلمي، دار اليازوي، عمان، الأردن،ط1، 2011م، ص.. .

ثالثا: أهمية البحث العلمي:

تكمن أهمية البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية، كونه رافد من روافد العلم والمعرفة عامة، والعلوم الجنائية خاصة، ويساعد على نشر العلم والمعرفة، وإعداد القيادات العلمية التي تتولى تطوير المعرفة وتحد من الظواهر المؤثرة في التنمية، وتعمل على تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، من خلال الإسهام في حل مشاكل المجتمع وتحدياته وبناء حضارته، وتحقيق الرخاء والرفاهية لأفراده.

بالإضافة إلى أن للبحث العلمي في مجال العلوم الجنائية أهمية خاصة، حيث يعتبر الوسيلة الفعالة في الحد من الجريمة ، وفق منهج علمي مدروس، إذ لا يمكن مكافحة الجريمة دون معرفة أسبابها والعوامل المؤدية لها بصورة دقيقة وعلمية، وعلية يمكن تلخيص أهمية البحث العلمي الجنائي في مكافحة الجريمة إلى ما يلي:[1]

1. يساعد في التعرف على حجم الجريمة وأنماطها واتجاهاتها وأسبابها، ودوافعها في المجتمع.
2. يسهم في رسم السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط في مواجهة الجريمة والوقاية منها.
3. يعمل على تحديث وتطوير الإجراءات الجنائية المتخذة للحد من الجريمة.
4. يساعد في التعرف على خصائص المجرمين والمنحرفين الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
5. يساعد في التعرف على أماكن البؤر الإجرامية واتجاهاتها في المجتمع.
6. يعمل على التعرف على ظاهرة العودة إلى الجريمة في المجتمع.
7. يحدد الاتجاهات المستقبلية للجريمة، وما يمكن أن تؤل إلية مستقبلا في معدلاتها وخصائصها وانماطها واتجاهاتها ودوافعها.
8. يساعد على التعرف على مدى ملائمة القوانين والتشريعات وواقعيتها في المجالين الاجتماعي والجنائي قبل تطبيقها للتعرف على مدى واقعيتها وملائمتها.
9. يساعد على تقييم الأنظمة والإجراءات في مجال الوقاية من الجريمة للتعرف على مدى نجاحها أو الحاجة إلى تطويرها أو تغييرها.

رابعا: مناهج البحث العلمي:

يقصد بمناهج البحث في العلوم الجنائية :الوسائل والطرق المتبعة في دراسة الظاهرة ببيان العوامل الإجرامية المختلفة كمسببات لهذه الظاهرة[2]

(1) أحمد حويتي، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص (٢٠).
(2) أمين مصطفى محمد، مبادئ علم الإجرام - الظاهرة الاجرامية بين التحليل والتفسير، مطبعة دار الجامعة الجديدة،2008م، ص (١٣٤).

ويمكن إرجاع أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية، إلى نوعين الأول الأساليب الفردية والثاني الأساليب الاجتماعية، نتناولها فيما يلي:

1. الأساليب الفردية: يقصد بالأساليب الفردية البحث عن الأسباب والعوامل الدافعة لارتكاب جريمة معينة من خلال دراسة المجرم من جميع النواحي التكوينية والنفسية والعقلية والتاريخية، وبذلك فهي تشمل البحث العضوي والبحث الوظيفي والبحث النفسي والبحث العقلي والبحث التاريخي[1]

- البحث العضوي: وهو دراسة شكل أعضاء الفرد وملاحظة ما يكون فيه من تشوية أو نقص، ربما يكون له صلة بالسلوك الاجرامي، أو دراسة التناسب بين شكل أعضاء الفرد، قد يكون له دلالة معينة، كما يشمل البحث العضوي ودراسة تعبيرات الوجه وقد تظهر في بعض الأحيان دليلا على ميل صاحبها إلى السلوك الإجرامي[2]
- البحث الوظيفي: وهو دراسة وظائف وأعضاء وأجهزة الجسم، مثل الجهاز العصبي وتأثيره في إفرازات الغدد ولاسيما العدة الدرقية، فقد لوحظ أن بعض المجرمين لديهم خلل في سير الجهاز العصبي وفي إفرازات الغدد، ويستعان في دراسة سير الجهاز العصبي بملاحظات حركات الجفون واللسان واليدين، فقد لوحظ وجود رعشة في هذه الأعضاء لدى بعض المجرمين نتيجة خلل في سير جهازهم العصبي، وكذلك تفيد دراسة الحواس في معرفة مدى استجابة المجرم للمحيط الخارجي، فقد تبين أن بعض المجرمين يزيد إحساسهم بالتقلبات الجوية وتأثيرهم بدرجة الحرارة مما يؤدي إلى اضطرب نفسياتهم أكثر من الشخص العادي[3]
- البحث النفسي: يشمل دراسة النفس بصفة خاصة، ودراسة ذكاء المجرم وغرائزه وعواطفه، ويلجأ في سبيل ذلك إلى عدة وسائل منها، استجواب المجرم وملاحظة تصرفاته، وإجراء بعض الاختبارات عليه، التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن نفسية المجرم، وقد يتبين من التحاليل النفسية أن بعض المجرمين يقدم على ارتكاب جريمته نتيجة توهمه وجود شيء غير موجود حقيقة، وتفيد دراسة غرائز المجرم في معرفة دوافع الجريمة لديه. [4]
- البحث العقلي: ويحتوي هذا الأسلوب على فحص المجرم عقليا، وذلك عن طريق أطباء متخصصين في الأمراض العقلية والعصبية لمعرفة ما إذا كان لهذه الأمراض من تأثير على سلوك المجرم. [5]
- البحث التاريخي: يرتكز هذا الأسلوب على دراسة ماضي المجرم أو تاريخ حياته خلال مراحل عمره المختلفة من نشأته الأولى، حيث قد يتبين تأثره بالظروف التي عاصرها من

(1) سعد حماد القبائلي، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008م، ص (٤٣).
(2) فوزية عبدالستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1985م، ص (٢٦-٢٧).
(3) محمد محمد محمد مصباح القاضي، علم الإجرام وعلم العقاب، مطبعة منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2003، ص(٢٣).
(4) فوزية عبدالستار، مبادئ علم الإجرام، مرجع سابق، ص(٢٨).
(5) محمد خلف، مبادئ علم الإجرام، مطابع دار الحقيقة، بني غازي، ط2، 1977م، ص(٧٤).

فترة حمله حتى لحظة فحصه، ونمو شخصيته وتطورها منذ، نعومة أظافره، ودراسة علاقته بغيره من أفراد اسرته وأفراد مجتمعه بصفة عامة، وأثر كل ذلك على تكوين شخصيته الإجرامية. (1)

2. أساليب البحث الاجتماعية: الأساليب الاجتماعية هي اساليب بحث الجريمة باعتبارها ظاهرة في حياة المجتمع، وأهم أساليب البحث الاجتماعية هي: الإحصاء الجنائي، والمقارنة، والمسح الاجتماعي، ودراسة الحالة، والملاحظة، نتناولها على النحو التالي:

- الإحصاء الجنائي: يعد الأسلوب الإحصائي أول وأقدم أسلوب استخدم في التفسير العلمي للظاهرة الإجرامية، كما أنه من أهم الأساليب المتبعة في العلوم الجنائية، ويقصد بالإحصاء الجنائي التعبير عن ظاهرة الجريمة بالأرقام. (2)

ويستخدم هذا الأسلوب لدراسة حركة الجريمة وصلتها بمختلف الظروف الشخصية لأبناء المجتمع، كالسن والجنس، والظروف الاجتماعية كالحالة الاقتصادية أو درجة التعليم، أو الظروف الجغرافية كالمناخ، فالإحصاء الجنائي هو الذي يبين مدى ارتباط ظاهرة الجريمة بمختلف الظروف المحيطة بجماعة من الجماعات(3).

ولقد تغير مفهوم الإحصاء الجنائي إذ لم يعد يقتصر على عرض حجم الجريمة بالأرقام، وتوزيعها على الجهات مع مقارنتها بمثيلاتها من الأعوام السابقة على سنة الاحصاء، لمعرفة مقدار الزيادة والنقصان، بل أصبح وسيلة من وسائل البحث بالدراسة للوصول إلى الأسباب الحقيقية للجريمة، وطرق مقاومتها على ضوء ما تكشفه التحليلات الجنائية ووضع سياسة تخطيطية طويلة الأجل لمكافحة الجريمة على هدى إحصاء جنائي سليم. (4)

ودراسة الظاهرة الإجرامية إحصائيا تتم بإحدى طريقتين: الطريقة الثابتة أو الطريقة المتحركة، ففي الطريقة الثابتة يقتصر الباحث على دراسة الجريمة كما ونوعا في فترة زمنية معينة في مناطق متعددة في دولة واحدة أو عدة دول ومقارنتها بمختلف الظروف السائدة في تلك المناطق لمعرفة عوامل ودوافع ارتكابها في نفس الفترة الزمنية. (5)

أما بالنسبة للطريقة المتحركة فإن الباحث يتجه لدراسة الجريمة كما ونوعا في أوقات مختلفة ولكن في مكان واحد ومقارنتها بتغير الظروف في هذا المكان. (6)

ويعد الإحصاء الجنائي ثابتا أو متحركا في الوقت الحاضر من أهم أساليب دراسة الظاهرة الإجرامية وأسبابها خصوصا بعد تقدم العلوم الرياضية واستخدم الحاسبات الألية في الإحصاء، حيث يمكن عن طريقة تقديم البيانات والفرضيات والمواد الاولية للباحث القيام بدراسات ميدانية وبحوث علمية في مجال دراسة الظاهرة الإجرامية وأسبابها.

---

(1) نور الدين هندواي، مبادئ علم الإجرام، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م، ص(٥٤-٥٣).
(2) فوزية عبدالستار، علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص(٢٩).
(3) فؤاد عبيد، فلسفة الإحصاء في مجاز الأمن الجنائي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، نوفمبر، 1971م، ص(٤٢١).
(4) فوزية عبدالستار مبدئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص(20).
(4) مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، مطبعة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1979م، ص(١٨٨-١٨٧).
(1)عبد الفتاح مصطفى الصيفي، علم الإجرام، مطبعة المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية ، 1973م، ص(٢٧).

- المقارنة: ويقصد بالمقارنة: إجراء دراسة علمية مقارنة بين خصائص مجموعة من المجرمين، أو خصائص ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية مثلا مع خصائص وظروف مجموعة اخرى غير مجرمة، ومن خلال المقارنة يتم ايجاد الفروق والاختلاف بين المجموعتين، أو يتم التوصل إلى استنتاجات عامة متعلقة بالعوامل المشتركة والعوامل والظروف المختلفة بينهما، ومن ثم يمكن تحديد العلاقات الفردية أو الكلية بين ظاهرة الجريمة والعوامل والظروف ذات العلاقة. (1)

وتعد هذه الطريقة من الطرق الناجحة في العلوم الجنائية فهي كفيله بالوصول إلى نتائج علمية.

- المسح الاجتماعي: يقصد بالمسح الاجتماعي إجراء دراسة علمية عن مجتمع معين لتجميع الحقائق عن الظروف الاجتماعية في بيئة ما، أو عن ظاهرة معينة فيما يتعلق بظاهرة الإجرام. (2)
- مثل دراسة مجتمع المتسولين أو الأحداث، أو عن جرائم معينة مثل جرائم الدعارة، في وسطهم الاجتماعي، يتم دراستهم بواسطة الاستمارة مفتوحة الأسئلة أو المغلقة، أو بواسطة المقابلة حول الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد أو الظروف الاجتماعية في المنطقة التي يجري مسحها اجتماعيا. (3)

ويكون الهدف من المسح الاجتماعي الخروج بنتائج وصفية لخصائص المجموعة المدروسة، أو الخروج بنتائج ارتباطية تحدد العلاقة بين مجموعة العوامل أو الأسباب بالظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على التحليل والتصنيف باستخدام الأدوات الإحصائية ذات العلاقة، كالارتباط، والانحدار، وتحليل التباين وغيرها. (4)

- دراسة الحالة: ويقصد بهذا الأسلوب تحديد المجموعة أو الفرد كحالة محددة لدراستها بمعزل عن المجموعات الأخرى أو الأفراد الأخرين وتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بها وتحليلها وتصنيفها.(5)

سواء بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية لفترات زمنية سابقة، أو اخضاع الحالة للتجربة لفترة من الوقت، ومن ثم تجميع البيانات والمعلومات عنها، سواء ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، أو بالجوانب الفردية البيولوجية والنفسية والعقلية.(6)

- الملاحظة: يقصد بهذا الأسلوب تجميع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالظاهرة في، لحظة وقوعها. (7)

حيث يتم مشاهدة الظاهرة أو السلوك المدروس، بأسلوب علمي، يتسم بالدقة والحياد والموضوعية، ويسجل الملاحظات حول السلوك المشاهد في نهاية فترة المشاهدة أو

---

(2) فايز الزعبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص(٦١).
(3) سعد حماد القبائلي، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص(٥٠).
(4) علي عبدالقادر قهوجي وسامي عبدالكريم محمود، أصول علم الإجرام والعقاب، مطبعة منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010م، ص(٣٥).
(5) فايز الزعبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص(٦١).
(1) جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 1972م، ص(7).
(2) فايز الزعبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص(٥٩).
(3) جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، مرجع سابق، ص(70).

الملاحظة، والتي يجب أن تحدد مسبقا، ويتم تجميع المعلومات وتنسيقها وتحليلها وتصنيفها، ومن ثم الخروج بنتائج واستنتاجات حولها، أو بمعنى آخر رصد الظاهرة وتحليلها وتعميمها. (1)

وتبرز أهمية طريقة الملاحظة في الحالات التي يصعب دراستها بالطرق الإحصائية، أو باستخدام الحالة أو المسوح الاجتماعية، حيث يتطلب أن يتم دراسة السلوك الفعلي من خلال المشاهدة أو الملاحظة، وتتم الملاحظة بإحدى الأساليب التالية:

- الملاحظة بالمشاركة: تقوم على تعايش الباحث الملاحظ مع المجموعة المدروسة بعلمهم وتكوين علاقة ودية معهم، كما يمكن أن تتم بدون علمهم كي لا يؤثر ذلك على سلوك الجماعة.
- الملاحظة بدون مشاركة: تقوم على عدم تعايش الباحث الملاحظ مع المجموعة، بل يكتفي بمشاهدتهم ومراقبتهم عن بعد، وقد تتم بعلمهم أو بدون علمهم، ويمكن الاستعانة بأجهزة التصوير والتسجيل والتنصت بحسب الحاجة.(2)

خامسا: معايير جودة البحوث العلمية:

تتطلب عملية تقييم جودة البحوث العلمية، العديد من المعايير والمؤشرات الفنية والموضوعية والمنهجية، التي تتعلق بموضوع البحث، وتشمل الجوانب التالية: (3).

1- **عنوان البحث**: ويتضمن التساؤلات التالية:
   - هل عنوان البحث واضح ومحدد بدقة؟
   - هل الكلمات المفتاحية تحتل الأماكن البارزة في عنوان البحث؟
   - هل تتضح العلاقة بين المتغيرات في عنوان البحث؟
   - هل تتضح طبيعة المتغيرات في عنوان البحث؟
2- **إشكالية البحث**: وتتضمن التساؤلات التالية:
   - هل الإشكالية واضحة ومحددة؟
   - هل الإشكالية واضحة الصياغة؟
   - هل يمكن إخضاع الإشكالية للبحث العلمي؟
   - هل، تظهر في إشكالية البحث المتغيرات الأساسية الواردة في العنوان؟
   - هل يمكن استخلاص أهداف البحث وأهميته من خلال الإشكالية؟
   - هل تتدرج تساؤلات البحث بشكل منطقي بحيث تحقق أهدافها.
2- **الدراسات والبحوث السابقة**: وتتضمن التساؤلات التالية:

(4) علي العلاونة، أساليب البحث العلمي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط1، 1996م، ص(111).
(5) فايز الزعبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص(٦١).
(1) أسامة حسين باهي، البحث التربوي كيفية إعداده وكتبت تقريره العلمي، مكتبة الانجلو مصربه، القاهرة 2002م،ص(٢٣٢-٢٣٨)و خطيب زوليخة، معايير الجودة في إعداد الرسائل والأطروحات الجامعية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أحمد بن أحمد وهران، الجزائر،2018م، ص40 وما بعدها، وليلى خيرالله الشمري، الصعوبات التي تواجه طلبة كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت في أثناء أعدادهم لأطروحاتهم ورسائلهم العلمية من وجهه نظرهم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، 2018م، ص19-22.

- هل ترتبط الدراسات السابقة بالبحث بصورة مباشرة؟
- هل تم تناول الدراسات السابقة بصورة نقدية؟
- هل وضح الباحث مدى استفادته من الدراسات السابقة من حيث المنهجية وتصميم العينة والتحليل الإحصائي؟
- هل أمكن للباحث أن يستفيد من نتائج بعض الدراسات السابقة في إبراز أهمية دراسته؟
- هل المصادر والمراجع المستخدمة في البحث ذات علاقة بإشكالية البحث؟
- هل أمكن الباحث استخدام المصادر والمراجع بصورة وظيفية ومنطقية؟

3- **الفرضيات**: وتتضمن التساؤلات التالية:

- هل الفرضيات التي بنيا عليه البحث واضحة ومحددة؟
- هل تساهم الفرضيات في إبراز الإطار النظري للبحث بصورة منطقية؟
- هل تتسق الفرضيات مع النظريات والحقائق التي تناولها البحث؟
- هل تفسر الفرضيات حقائق ومتغيرات ذات علاقة بالبحث؟
- هل تم اختبار فرضيات البحث بطريقة منهجية؟
- هل تساعد الفرضيات في إبراز نتائج البحث بشكل منطقي؟
- هل تساعد الفرضيات على التنبؤ بحقائق وإضافة معارف جديدة؟
- هل تتسق الفرضيات مع الأسلوب الإحصائي المستخدم؟

4- **عينة البحث**: وتتضمن التساؤلات التالية:

- هل تم تحديد مجتمع البحث الأصلي بشكل واضح ودقيق؟
- هل تم اختيار عينة البحث بشكل مناسب، وباستخدام منهجية البحث كما هو متبع؟
- هل تم استعراض خصائص العينة (من حيث العمر، المستوى الاجتماعي، الاقتصادي....).
- هل تأكد الباحث باستخدام منهجية البحث من مدى تمثيل العينة للمجتمع الأصلي؟

5- **منهج البحث وأدواته**: ويتضمن التساؤلات التالية:

- هل تم اختيار المنهج المناسب وفقا لطبيعة إشكالية وأهداف البحث؟
- هل تم تحديد النوع أو الأسلوب الذي ينتمي للمنهج المختار بصورة مناسبة ومنطقية؟
- هل تم اختيار أدوات جمع المعلومات بما يمكنها من معالجة إشكالية البحث وتحقيق أهدافه؟
- هل تم وصف أدوات جمع المعلومات بشكل واضح؟
- هل تم التحقق من ثبات وصدق هذه الأدوات بحيث تتناسب مع مجتمع البحث وعينته؟
- هل اوضح الباحث الغرض من استخدام منهج وأدوات البحث بشكل منطقي؟
- هل سبق تطبيق الأداة تفسير واضح لما ينبغي أن يقوم به المبحوث للتعامل مع هذه الأداة؟

6- **تصميم البحث وإجراءاته**: ويتضمن التساؤلات التالية:

- هل تم توضيح طريقة تصميم التجربة ومنهجية البحث؟
- هل يمكن إخضاع تصميم البحث ومنهجه للاختبار وفرضيات البحث؟
- هل تم القيام بدراسة استطلاعية قبل الخوض في إجراءات البحث الرئيسية؟
- هل يوجد عوامل أو متغيرات في البحث لم يتم ضبطها؟
- هل تم تحديد إجراءات البحث بشكل منطقي؟
- هل الطرق المستخدمة في المنهجية كافية لا تهدد مصداقية نتائج البحث؟

7- **التحليل الإحصائي والنتائج:** يتضمن التساؤلات التالية:

- هل التحليل الإحصائي الذي استخدامه الباحث ملائم للإجابة على تساؤلات البحث وفرضياته؟
- هل تم اختبار الفرضيات التي تم بموجبها استخدام الأساليب الإحصائية؟
- هل تم استعراض الجداول والأشكال الإحصائية بشكل ملائم يحقق تفسيرا جيدا؟
- هل تم تفسير نتائج البحث بشكل واف وواضح؟
- ما حدود الثقة التي حددها الباحث مسبقا عند اختيار فرضياته؟
- هل تم تفسير النتائج بشكل منظم ومنطقي؟

8- **خلاصة نتائج البحث**: تتضمن التساؤلات التالية:

- هل استطاع الباحث أن يلخص بحثه بشكل واضح وجيد وكاف؟
- هل فسر نتائج البحث بحيث أثبت الفرضيات من عدمه؟
- هل اوضح الباحث محددات البحث بشكل حيد؟
- هل يمكن تعميم نتائج البحث أم يمكن قصرها على عينة البحث فقط؟
- هل تضمنت الخلاصة أهم النتائج التي استخلصها الباحث؟
- هل ناقش الباحث نتائج البحث في ضوء الفرضيات التي صاغها في بحثه؟
- هل استطاع الباحث أن يميز بين الدلالات الإحصائية المختلفة في بحثه؟

9- **مقترحات البحث**: ويتضمن التساؤلات التالية:

- هل توصل الباحث إلى صياغة مقترحات لعلاج مشكلة البحث؟
- ما مدى إمكانية تطبيق هذه المقترحات على أرض الواقع؟
- هل قدم الباحث مقترحات بحثية في صورة مشاريع بحث يمكن للباحثين الاخرين القيام بها؟

10- **ملخص البحث**: ويتضمن التساؤلات التالية:

- هل تضمن البحث ملخصا؟
- هل ملخص البحث محدد بشكل جيد، بحيث أوضح إشكالية البحث وأهدافه؟
- هل تضمن الملخص العناصر الأساسية لخطة البحث (المنهج- الأدوات- العينة- الأسلوب الإحصائي).؟
- هل اشتمل الملخص على النتائج الرئيسة للبحث؟

11- **أسلوب كتابة البحث وطريقة صياغته**: ويتضمن التساؤلات التالية:

- هل استخدم الباحث الأسلوب العلمي بشكل جيد؟
- هل تم صياغة متن البحث بشكل جيد وبترتيب منطقي؟
- هل استخدم الباحث لغة سهلة وغير معقدة؟
- هل تجنب الباحث الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية؟
- هل تم صياغة مفاهيم ومصطلحات البحث بشكل واضح ومحدد؟

12- **مصادر ومراجع البحث**: ويتضمن التساؤلات التالية:

- هل استخدم الباحث المصادر والمراجع الأصلية؟
- هل اعتمد الباحث على المصادر والمراجع الثانوية بشكل كبير؟
- هل استخدم الباحث المصادر والمراجع الحديثة أم اعتمد على مراجع قديمة؟
- هل تأكد الباحث أن جميع المصادر والمراجع المستخدمة واردة في قائمة المراجع؟
- هل استخدم الباحث الأسلوب الصحيح في توثيق وكتابة المصادر والمراجع؟
- هل اتبع الباحث الأساليب المنهجية عند الاقتباس من المصادر والمراجع المختلفة؟

سادسا: صفات الباحث الجيد:

هناك شروط وصفات يجب أن تتوفر في الباحث الجيد منها:

1. الشخصية العلمية: ويقصد بها أن يكون الباحث لديه حب الإطلاع الواسع على الكتب والمراجع الأصلية القديمة والحديثة، وعدم الاقتصار على الكتب والمصادر التي تتصل بموضوع بحثه، وتستهويه العلم والمعرفة من مصادرها الأصلية التي تمكنه من الوصول إلى الحقيقة.
2. الموهبة: ويقصد بها قدرة الباحث على الإبداع والابتكار على اسس علمية سليمة حقيقة يتمكن من خلالها اكتشاف المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه وتحليلها وتركيبها وتفسيرها.
3. الموضوعية والحياد: وهي من أهم شروط الباحث، فعليه أن يبحث عن الحقيقة ويجعلها غايته، وأن يسلم بما جاء به الدليل العلمي وإن خالف هواه وتفكيره، وينقلها للناس كما هي لا أن يضع تصور مسبقا لفكرة غير مبنية على الأدلة العلمية.
4. التواضع: ويقصد بها احترام آراء الاخرين والبعد عن الغرور وأن يلتزم آداب البحث والموضوعية العلمية، ويوجه بحثه بتواضع دون إفراط في الثقة بالنفس أو الفخر بقدراته ومهارته.
5. الأمانة العلمية: في تحقيق وتوثيق متن البحث، وعند استخدام المصادر والمراجع المختلفة التي تخدم البحث، أن الإهمال أو الإخلال به يعتبر خدشا في أمانة الباحث، وعيب في البحث لا يمكن التهاون به.

6. الصبر: فالبحث العلمي يحتاج إلى نفس طويل، وصبر وجلد وعزيمة وهمة عالية وإخلاص وتحمل لمشاق البحث، ولا بد أن يتحلى الباحث بهذه الصفات حتى يستطيع إكمال بحثه. (1)
7. احترام الخصوصيات والسرية التامة: ويقصد بها الحفاظ على المعلومات التي يجمعها الباحث من أفراد العينة، وعدم الإفصاح عنها أو تشرها أمام الاخرين.
8. الصدق في تحقيق نتائج بحثه: ويقصد بها أن يكون الباحث موضوعيا ومنطقيا في عرض نتائج بحثه، وأن يبرز الصعوبات التي واجهته في دراسته، كما عليه إلا يخفي نقاط ضعف بحثه وتمثل هذه النقاط على مدى صدقه، وتعطي البحث قوة وموضوعية بشكل أفضل.(2)

المطلب الثاني: الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث على أي دراسة سابقة عن واقع البحث العلمي في ميدان العلوم الجنائية محليا أو عربيا، ولأغراض هذا البحث اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة القديمة والحديثة عن واقع البحث العلمي بصفة عامة في بعض الدول العربية واليمن، مع اختلاف بيئة وأهداف كل دراسة وطرق استعمالها لمتغيرات البحث العلمي، وسوف نذكرها مرتبة من الأقدم إلى الأحداث على النحو التالي:

1. دراسة طناش (1995): (3) وهدفت إلى التعرف على أهداف البحث العلمي، وحوافزه، ومشكلاته، ودرجة الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وتكونت اعينة الدراسة من(٢٣٦) عضو هيئة تدريس متفرغا تفرغ كاملا للتدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية هي الترقية الأكاديمية والتمكن من المعرفة في تخصص معين وتعزيز المعرفة الإنسانية على التوالي، وأن أهم الحوافز للبحث العلمي هي توفير الترقية الأكاديمية والمتعة الشخصية وتحسين المعرفة وتطورها.
2. دراسة كسناوي(2001): (4) وهدفت إلى إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية وتوضيح معوقات البحث العلمي في الدراسات العليا، وتحديد العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين أبحاث الدراسات العليا وقطاعات التنمية الحكومية والخاصة، وقد كانت نتائج الدراسة بأنه يوجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي ترتبط بنواح مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي.

---

(1) يوسف مرعشلي، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، (٧٦,٧٧).

(1) أبو القاسم عبدالقادر صالح وآخرون، المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ج1 2003م، ص(١٨١).

(2) سلامة يوسف طناش، البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، الأهداف، والحوافز، والرضا..، مجلة جامعة اليرموك الإنسانية والاجتماعية، المجلد11، العدد 14، 1995م.

(3) محمد كسناوي، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع- توجهات مستقبلية) ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، 2001م.

3. دراسة جرادات(2002): [1] وهدفت إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية والنظرة المستقبلية للبحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ وأستاذ مشارك في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من(٤٣٨) وبنسبة 50%، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات تؤدي وظيفة البحث العلمي بدرجة مقبولة نسبيا، على الرغم من النقلة النوعية التي يعيشها النظام التعليمي الجامعي إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يرتبط بدرجة الأهمية لدور البحوث في التطوير والتحديث لأوجه النشاطات المجتمعية المختلفة ولم يرقى إلى درجة خدمة المجتمع، بالإضافة إلى رسم السياسات وبناء البرامج والخطط اللازمة لتطوير البحث العلمي في الجامعات وربطة بحاجات المجتمع والتنمية الاقتصادية.
4. دراسة الدوش(2003):[2] وهدفت إلى التعرف على العلاقة بين البحث العلمي والتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن، وتكونت عينة الدراسة من(١١٠) عضوا هيئة تدريس، وأظهرت نتائج الدراسة إلى ضعف ارتباط الابحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة والكلية والقسم العلمي واعتماد الباحث على خطته، وافتقار البحث العلمي إلى تمويل سواء من الجامعة أم من مصادر أخرى.
5. دراسة الطيب(2012):[3] وهدفت إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي في الوضع الرهن، وتحليل أهم المشكلات التي تعترضه، كما تهدف إلى التعرف على آلية تحسين جودة البحث العلمي من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتكونت عينة الدراسة من(١٢٠) أستاذا جامعيا بالجامعات الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن التركيز على الباحث العربي والمؤسسات البحثية والتمويل والإنفاق يعد جانبا مهما لضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي.
6. دراسة العلياني والغانم(2014): [4] وهدفت إلى التعرف على مدى مساهمة العوامل الاجتماعية والإدارية والذاتية والتنظيمية في واقع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليتي الجبيل الجامعية والصناعية، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كليتي الجبيل الجامعية والصناعية من حملة الماجستير والدكتوراه، والبالغ عددهم(٣٤١)، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددهم(٩٢) وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة الموافقة لدى أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لواقع البحث العلمي بكليتي الجبيل الجامعية والصناعية جاءت بدرجة متوسطة، جاءت العوامل

(1) محمود خالد جرادات، واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاته المستقبلية، مجلة العلوم التربوية، العدد 2، يونيو 2002م.
(3) علي الدوش، علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة، التربية، جامعة عدن، 2003م.
(1) مصطفى عبدالعظيم الطيب، ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي، دراسة تحليلية ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد السادس، العدد13، 2013م.
(1) سعد هاشم العلياني و محمد بن ماهر الغانم، واقع البحث العلمي بكليتي الجبيل الجامعية والصناعية وسبل تطويره، دراسة ميدانية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الخامس عشر ، كلية البنات جامعة عيش شمس، 2014م

الاجتماعية في الترتيب الأول بدرجة واقع متوسط، ثم العوامل التنظيمية جاءت في الترتيب الثاني بدرجة ضعيفة، وفي الترتيب الثالث جاءت العوامل الذاتية بدرجة واقع ضعيف، وفي الترتيب الرابع جاءت العوامل الإدارية بدرجة واقع ضعيف.

7. دراسة العشاري والفائق(2016): [1] وهدفت إلى التعرف على أهم العوائق التي تواجه مراكز البحوث والسياسات في اليمن ومدى تأثيرها على مستقبل البحث العلمي والعاملين فيها من وجهة نظر روساء المراكز البحثية واكاديمي جامعة صنعاء ومن نتائج الدراسة: أن واقع البحث العلمي في اليمن يعاني من غياب الخطط الاستراتيجية العملية عن الحكومة، وارتجالية في القرار السياسي بسب ضعف العلاقة بين مراكز البحوث وصانع القرار، وأن بناء، سياسات رشيدة وفعالة يحتاج إلى مراكز علمية متخصصة ودراسات علمية قائمة على المهنية والحياد.
8. دراسة حوواسة(2017):[2] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ودوره في التنمية الاجتماعية، من خلال عينة من الأساتذة الباحثين تتكون من(٢٠٠) أستاذ باحث في مختلف التخصصات وأعضاء المخابر العلمية المختلفة على مستوى جامعة قالمة، وتوصلت الدراسة إلى أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية لايزال ضعيف، وهذا راجع لعدة عراقيل من أهمها: نقص المراجع والتجهيزات والوسائل العلمية، وتأثير الأعباء التدريسية، والإجراءات الإدارية على التفرغ للبحث، ومشكلة النشر وما يترتب عليه من عرقلة البحوث والتعريف بها، بالإضافة إلى عدم تعاون بعض المؤسسات الاجتماعية مع الأساتذة الباحثين لتطبيق نتائج أبحاثهم وتفعيلها.
9. دراسة بن طريف والطويسي (2017): [3] وهدفت إلى الكشف عن واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، ومعرفة مدى الاختلاف بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية والتعرف على آرائهم في، كيفية تطوير البحث العلمي في الجامعة الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من(١٠٤) طالب وطالبة من الكليات الإنسانية و العلمية، وأظهرت النتائج أن تقديرات طلبة الدراسات العليا لواقع البحث العلمي بشكل عام تختلف بين الكليات العلمية والانسانية، حيث بلغت لطلبة الكليات الإنسانية في مستوى المتوسط، في حين بلغت لطلبة الكليات العلمية في المستوى الهامشي، ولم يكن هناك أثر للتفاعل بين جنس الطلبة ونوع الكلية.
10. دراسة ردمان(2020): [4] وهدفت إلى التعرف على دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة، ورصد الواقع الحالي لمنظومة البحث العلمي في جامعة صنعاء، والتعرف على أهم متطلبات تغفيل دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء،

(2)عاصم العشاري وسارة الفائق، مراكز البحوث السياسات في اليمن عوائق وتحديات، مؤسسة رنين اليمن، صنعاء، 2016م.

(3) جمال حوواسة، واقع البحث العلمي في الجزائر ودوره في التنمية الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، الجزء(١) ديسمبر 2017م جامعة قالمة الجزائر.

(1) عاطف بن طريف، وزياد الطويسي، واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد10، العدد29، 2017م.

(2) محمد أحمد ردمان، دور المراكز البحثية في جامعة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية ببنها، جامعة بنها، العدد124، اكتوبر،ج4، 2020م.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن لمؤسسات البحث العلمي دور كبير ومهم في تحقيق بشتى أشكالها، وأن وظيفة البحث العلمي قد أخذت حيزا هامشيا في مصفوفة أهداف الجامعات اليمنية، وأن واقع المراكز البحثية في جامعة صنعاء لم يرقى إلى مستوى الأهداف العلمية وتنمية المجتمع التي أنشئت مز أجلها.

11. دراسة الخطيب(2020): [1] وهدفت إلى التعرف على، واقع البحث العلمي في الوطن العربي للفترة(٢٠٠٨- ٢٠١٨) واعتمدت على المنهج الوصفي بأسلوب، تحليل المضمون مجموعة المليحات الموجزة للأوراق العلمية المنشورة إلكترونيات، والتي التقطت بواسطة منظمة المجتمع العربي(أرسكو) عام 2019م وعددها(٢٣) تقريرا، وتوصلت الدراسة إلى عدة من النتائج منها: بلغ حجم الإنتاج العربي المنشور في(lsl) للفترة 2008- 2018 ما يقارب(٤١٠,٥٤٩) بحثا وورقة علمية حصلت السعودية على المرتبة الأولى عربيا وبنسبة 25%، تليها مصر في المرتبة الثانية وبنسبة 24%، ثم تونس في المرتبة الثالثة وبنسبة 11%، فالجزائر رابعا وبنسبة 8%، ثم المغرب خامسا بنسبة 6%، ولم يشكل إنتاج ست دول، عربية أي أرقام تذكر وهي مرتبة(اليمن، البحرين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، جزر القمر) حيث نسبة الإنتاج لكل دولة أقل من 1% من حجم مجموع الإنتاج العربي

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة واستعراض أهدافها ومناهجها ونتائجها وتوصياتها تبين: تنوع الدراسات العربية واليمنية المتعلقة بمجال البحث الحالي، وقد تميزت بحداثتها وكانت ما بين 1995- 2020م.

وقد اتفقت أغلب الدراسات مع البحث الحالي في الهدف، وهو: التعرف على واقع البحث العلمي من جوانب عدة، كما اتفق البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي.

ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة كونه البحث الأول على المستوى المحلي بالاهتمام بواقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية في أكاديمية الشرطة بالجمهورية اليمنية، الأمر الذي يظهر أصالة البحث الحالي وتفرده.

واستفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في اختيار المنهج المناسب، وتحديد مجتمع وعينة البحث بشكل واضح ودقيق، والمساهمة في بناء أداة البحث، وكتابة الإطار النظري، والتعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للبحث، وتحليل ومناقشة النتائج وتفسيرها.

(3) خليل محمد الخطيب، واقع البحث العلمي في الوطن العربي(٢٠٠٨-٢٠١٨) دراسة وصفية تحليله، المجلة العربية للبحث العلمي، منظمة المجتمع العلمي العربي أرسكو 2020م.

المبحث الثاني
الإجراءات المنهجية للبحث

أولا: منهج البحث:

ارتكز هذا البحث على استخدم المنهج الوصفي القائم على أساس جمع البيانات من الميدان وتحليلها لبلوغ النتائج وتحقيق أهداف البحث وهو يعتبر من أنسب المناهج لتقديم دراسة تحليلية عن واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة من خلال استطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية.

ثانيا: مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية الشرطة بصنعاء، والبالغ عددهم (١٢٩) كونهم المكلفين بالإشراف على الأبحاث العلمية مع اختلافات درجاتهم العلمية.

ثالثا: عينة البحث:

وقد تم اختيار عينة تقدر (20) أستاذ مشرف بطريقة العينة المقصودة وهذا النوع من العينات يكون الاختيار فيه على اساس حر، يختارها الباحث لكونه يعرف أنها تمثل مجتمع البحث تمثيلا سليما، وعليه حددت العينة بأعضاء هيئة التدريس في أكاديمية الشرطة من أصحاب تخصص العلوم الجنائية كونهم المكلفين بالإشراف على الأبحاث العلمية الجنائية في كلية الدراسات العليا بناء على لائحة البرامج العلمية بالكلية.

رابعا: أدوات جمع البيانات:

1. المقابلة: تم جمع بيانات هذا البحث بالاعتماد على المقابلة الشخصية كمادة لجمع المادة الميدانية، وقام الباحث بإجراء (20) مقابلة شخصية مع الأساتذة المشرفين على البحوث الجنائية، وتم تصميم وبناء أسئلة المقابلة بعد الاطلاع على بعض الدراسات العربية السابقة عن واقع البحث العلمي، وبالرجوع إلى رؤية ورسالة وأهداف أكاديمية الشرطة وكلية الدراسات العليا.
2. الملاحظة المفتوحة كأداة لجمع البيانات كون الباحث أحد أفراد مجتمع البحث ومسؤول سابق لبرنامج الرسائل العلمية في كلية الدراسات العليا، وهي وسيلة أساسية في البحث في العلوم التربوية، وعن طريق الملاحظة يستطيع الباحث أن يطلع على ما يريد في ظروف طبيعية، مما يزيد من دقة المعلومات التي يحصل عليها.

خامسا: صدق الأداة وثباتها:

تم عرض أسئلة المقابلة على محكمين من أعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة وجامعة الرازي وجامعة صنعاء وعلى ضوء آرائهم تم إعادة صياغة بعض الأسئلة، أما عوامل الثبات فقد تم إجراء اختبار ميداني على مدى وضوح الأسئلة وقياسها للشيء المطلوب قياسه.

المبحث الثالث
التحليل العلمي للبحث

أولا: تحليل البيانات الشخصية لعينة البحث:

الجدول رقم (١) يوضح توزيع الأساتذة المشرفون أفراد عينة البحث حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	20	%100
أنثى	0	%0
المجموع	20	%100

يوضح الجدول رقم (١) أن كل الأساتذة المشرفون من جنس ذكر بنسبة 100%، في مقابل غياب الإناث عن التمثيل بين أفراد عينة البحث ، وبالتالي فإن مهنة التدريس في أكاديمية الشرطة يستحوذ عليها الذكور وغياب الإناث، وعلى الرغم من أن الإناث لهن نصيب لا بأس به بالمشاركة في عضوية هيئة التدريس في مختلف الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.

ويرجع ذلك إلى قلة عدد الشرطيات العاملات في جهاز الشرطة بسبب: الأعراف الاجتماعية والثقافية والنظرة الدونية لعمل المرأة في جهاز الشرطة، حيث تفيد دراسة أعدها المركز اليمني لقياس الرأي في العام 2014م: بأن عدد النساء العاملات في جهاز الشرطة(٢٨٦٨) شرطية فقط، في مقابل 196 ألف رجل شرطة، أي أن نسبة الشرطيات العاملات في جهاز الشرطة تبلغ 1,7% من مجموع منتسبي جهاز الشرطة، ومن ناحية قلة عدد (ضابط الشرطة) من العناصر النسائي الحاصلات على درجات علمية عليا مما يؤهلن للالتحاق بعضوية هيئة التدريس في أكاديمية الشرطة.

الجدول رقم (٢) يوضح توزيع الأساتذة المشرفون أفراد عينة البحث حسب الدرجة العلمية:

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ دكتور	0	%0
أستاذ مشارك	5	%25
أستاذ مساعد	15	%75
المجموع	20	%100

يتضح من الجدول رقم (٢) أن نسبة 75% من الأساتذة المشرفون ينتمون إلى درجة أستاذ مساعد، تليها نسبة 25% ينتمون إلى درجة أستاذ مشارك، أما الدرجة العلمية (أستاذ دكتور) فقد غابت عن التمثيل بين عينة البحث.

من خلال ما سبق يتضح أن أغلب الأساتذة المشرفون متأخرين في الحصول على الدرجة العلمية الأستاذية (أستاذ دكتور) في تخصص العلوم الجنائية، وقلة عدد الأساتذة المشرفون الحاصلين على الدرجة العلمية (أستاذ مشارك)، وحصول الأساتذة المشرفون على الدرجات العلمية المذكورة من الشروط و المعايير في التوسع في إنشاء برامج الماجستير والدكتوراه في العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة بحسب لائحة البرامج العلمية في الكلية.

وهذه النتيجة ترجع من وجهة نظر الباحث إلى العديد من الأسباب منها: الأزمة السياسية المستمرة منذ العام 2011م والحرب والعدوان علي اليمن، وغياب تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في اكاديمية الشرطة، وانقطاع المرتبات وغياب الحوافز المالية والمعنوية لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للقيام بدورهم في تحسين البحث العلمي وخدمة المجتمع، وعدم وجود توازن بين وظيفة التعليم وخدمة البحث العلمي، وانشغال أعضاء هيئة التدريس في تولي المناصب القيادية والإدارية داخل الأكاديمية أو خارجها، أو العمل والتدريس في الجامعات الخاصة أكثر من اهتمامهم بالبحث العلمي، وضعف الكفاية البحثية لبعض أعضاء هيئة التدريس وعدم الرغبة في تطوير مهاراتهم البحثية.

بالإضافة إلى العديد من الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس أثناء إعدادهم البحوث العلمية مثل قلة المراجع والمصادر المتخصصة والدقيقة وصعوبات في تحكيم البحوث و نشرها، وصعوبات حضور المؤتمرات.

الجدول رقم (٣) يوضح توزيع الأساتذة المشرفون أفراد عينة البحث حسب التخصص الدقيق:

التخصص الدقيق	التكرار	النسبة
علم الإجرام والعقاب	0	%0
التشريع الجنائي الإسلامي	3	%15
قانون العقوبات	14	%70
قانون الإجراءات الجزائية	3	%15
مناهج البحث العلمي	0	%0
الإحصاء الجنائي	0	%0
الأساليب العامة الحديثة في مواجهة الجريمة	0	%0
علم النفس الجنائي والقضائي	0	%0
المجموع	20	%100

يتضح من الجدول رقم (٣) أن عينة البحث لم تشمل جميع تخصصات القانون الجنائي الدقيقة، أن نسبة 70% يمثلون تخصص قانون العقوبات العام، يليها تخصص قانون الإجراءات الجزائية والتشريع الجنائي الإسلامي بنسبة 15% لكل منهما، في مقابل غياب تمثيل تخصص علم الإجرام والعقاب وعلم النفس الجنائي والقضائي والأساليب العلمية الحديثة في مواجهة الجريمة ومنهج البحث العلمي والإحصاء الجنائي.

ومن خلال ما سبق نستنتج قلة توافر التخصصات الجنائية لدى أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية الشرطة، والتي لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للعملية التعليمية والبحثية في كلية الدراسات العليا

ويعود السب في ذلك: إلي غياب و ضعف التخطيط الاستراتيجي الوظيفي أو البشري الذي يهتم بالعمل الاستراتيجي على مستوى الأقسام العلمية بالأكاديمية من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

الجدول رقم (٤) يوضح توزيع الأساتذة المشرفون أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من خمس سنوات	4	%20
من خمس سنوات إلى عشر سنوات	6	%30
أكثر من عشر سنوات	10	%50
المجموع	20	%100

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) أن أعلى نسبة من الأساتذة المشرفون أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من عشر سنوات بنسبة 50%، تليها من لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 45%، وأخير من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 5%

وعليه فإن أصحاب الخبرة الطويلة من أعضاء هيئة التدريس يمتلكون مهارات معارفية وبحثية وإشرافيه تراكمية، ولديهم القدرة على تحليل مشاكل المجتمع من أبعاد وزوايا مختلفة، بسبب زيادة مساهمتهم في الإشراف والمناقشة على البحوث الجنائية المنجزة في أكاديمية الشرطة..

ثانيا: تحليل بيانات البحث الأساسية:

1- تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول:

هل تتماشى البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية مع رؤية أكاديمية الشرطة في علاج المشكلات الجنائية في المجتمع اليمني؟

الجدول رقم (5) يوضح مدى تماشي البحوث في مجال العلوم الجنائية مع رؤية أكاديمية الشرطة في علاج مشكلات المجتمع اليمني الجنائية:

الحالات	التكرار	النسبة
نعم	2	%10
لا	16	%80
نوعاً ما	2	%10
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن أغلب الأساتذة المشرفون يرون أن البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية لا يتماشى مع رؤية أكاديمية الشرطة في علاج المشكلات الجنائية في المجتمع اليمني وبنسبة 80%، أما الذين يرون أنها تتماشى نوعا ما بلغت نسبتهم10%، أما الذين يرون أنها تتماشى مع رؤية الأكاديمية في علاج المشكلات الجنائية بلغت نسبتهم10%0

نستنتج من خلال البيانات السابقة أن المشاريع التنموية في اليمن لا تستفيد من نتائج البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية، والتي تعتبر في حقيقة الأمر حل لمشكلة ما يخص التنمية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة مشكلة الجريمة ، بسبب عدم توفر البيانات والمعلومات

والحقائق والنتائج العلمية الواقعية، والتي يفترض أن يستند إليها المخطط ووضع السياسات العامة في الوقاية من الجريمة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1].

حيث تشير بعض الدراسات إلى أن زيادة معدل الجريمة مرتبط بشكل مباشر بحالة (عدم التخطيط العلمي للتنمية) أو عدم شمولية التخطيط للمتغيرات الاجتماعية ذات العلاقة، وهذا ما اكدت عليه توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة من خلال تركيزها على أهمية التخطيط التنموي الشمولي للحد من الجريمة[2].

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى عدم وجود خطة واضحة للتنمية توجه البحث العلمي لمعالجة مشكلة الجريمة في المجتمع اليمني بسبب: عدم وجود سياسة جنائية موحدة بين كافة المؤسسات والأجهزة الجنائية والعدلية في اليمن، وضعف التمويل المالي للبحث العلمي، وغياب التواصل الفاعل بين أكاديمية الشرطة والمؤسسات الاجتماعية والمجتمع، وعدم الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في علاج المشكلات الجنائية، وضعف ثقة المجتمع في إمكانيات وقدرات أكاديمية الشرطة في البحث العلمي، وقلة الوعي بأهمية البحث العلمي كأداة ضرورية لحل المشاكل التي تهدد الأمن والاستقرار، وضعف الإعلام عن برامج البحوث العلمية التي تنظمها أكاديمية الشرطة.

2- تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني:

هل يخدم البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية الأجهزة الأمنية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن؟

الجدول رقم (6) يوضح مدى خدمة البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية للأجهزة الأمنية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن:

الحالات	التكرار	المجموع
نعم	2	%10
لا	17	%85
نوعاً ما	1	%5
المجموع	20	%100

يوضح الجدول رقم (6) أن غلب الأساتذة المشرفون يرون أن البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية لا يخدم الأجهزة الأمنية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن بنسبة 85%، أما الذين يرون أن البحث العلمي يخدم الأجهزة الأمنية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن بلغت نسبتهم10%، أما الذين يرون أن البحث العلمي يخدم نوعا ما بلغت نسبتهم5%0

نستنتج من خلال البيانات السابقة أن البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا لا يحقق أهداف أكاديمية الشرطة في دراسة الظواهر والمشكلات الأمنية والاجتماعية التي تواجه الأجهزة الأمنية والعدلية أثناء أداءها في عملها، كونها الجهاز العلمي لوزارة الداخلية في

(1) فايز الزعبي، البحث، العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص(٤٩).
(2) عاطف عبدالفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي والحد من الجريمة، السياسات الاقتصادية لمكافحة الجرائم الناتجة عن النمو الاقتصادي، المركز العربي للدراسات والتدريب الأمني، الرياض، السعودية، 1983م، ص(٦٤).

اليمن وتحقيق الأهداف المشتركة بينهم، من خلال تقديم الدراسات العلمية والاستشارات المتخصصة للأجهزة الأمنية والعدلية يمكن تطوير أداءها وكفاءتها بشكل عام، والاستفادة من نتائجها في وضع الخطط والاستراتيجيات في مكافحة الجريمة والوقاية منها في المجتمع اليمني.

وتعزى هذه النتيجة: إلى غياب العلاقة أو قلة التعاون وضعف التنسيق بين أكاديمية الشرطة ووزارة الداخلية بسبب: عدم وجود خارطة بحثية في وزارة الداخلية، وعدم وجود ميزانية مخصصة للبحث العلمي في وزارة الداخلية، وتدني نظرة الوزارة بأهمية البحث العلمي، وقلة اهتمام قيادات وزارة الداخلية بآراء واقتراحات أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية لتطوير البحث العلمي، وضعف التخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية، وعدم تمتع أكاديمية الشرطة بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية والإدارية.

أن من أهم الأسباب التي تحد من مكافحة الجريمة والوقاية منها في اليمن: إغفال صناع القرار في أجهزة الشرطة والأجهزة العدلية إلى دور البحث العلمي في تحليل الظواهر الأمنية والاجتماعية ودراسة وتقييم المشاكل الناتجة عنها والاستفادة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في بناء الخطط والاستراتيجيات الأمنية في مواجهة الجريمة وتحقيق الأمن بمفهومه الشامل[1].

ومن هنا فإن أكاديمية الشرطة في حاجة إلى إقامة علاقة وطيدة مع وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والعدلية المختلفة لمعرفة احتياجاتها البحثية الكمية والنوعية والتعرف على مشكلاتها ومعوقاتها لدراستها وبحثها لتطوير أدائها وتقديم الاستشارات المتخصصة عند الطلب، بما يمكنها من القيام بدورها في مكافحة الجريمة في اليمن.

3- تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث:

ماهي نوعية البحوث العلمية المنجزة في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟

الجدول رقم (7) يوضح نوعية البحوث العلمية المنجزة في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة:

نوعية البحوث	التكرار	النسبة
نظرية	18	%90
تطبيقية	0	%0
نظرية وتطبيقية	2	%10
المجموع	20	%100

نتبين من الجدول رقم (7) أن أغلب البحوث العلمية المنجزة في مجال العلوم الجنائية بحوث نظرية فقط وبنسبة 90%، وبحوث نظرية وتطبيقية وبنسبة 10%، في مقابل غياب البحوث التطبيقية0

(1) محمد إبراهيم الاصبعي، دور البحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2001م، ص(٢٥٤).

نستنتج من خلال البيانات السابقة أن نوعية البحوث العلمية المقدمة في أكاديمية الشرطة تشمل الجانب النظري، ويطلق على هذا النوع من الأبحاث اسم البحث النظري أو الأساسي ويهدف إلى السعي وراء الحقيقة المجردة غير المشروطة بالتطبيق العملي، ويأخذ على هذا النوع من الأبحاث أنها ليست من أنواع الأبحاث العلمية الملائمة لمعالجة مشكلة الجريمة ولا تشكل إضافة لفهم واقع الجريمة في المجتمع، ولابد في الواقع العملي من المزج بين الأبحاث النظرية والأبحاث التطبيقية، فالأبحاث التطبيقية لا تنطلق من فراغ، إنما تستند إلى الأساس النظري، حيث تساعد النظرية على ايجاد حلول للمشكلات مهما كان نوعها وطبيعتها[1].

واعتقد من وجهة نظر الباحث: أن هذه الأبحاث تفتقد للإصالة والإبداع والواقعية كونها مكررة واستنساخا كاملا من بحوث سابقة، واعتمادها في بعض الحالات على نظريات غير مناسبة للمجتمعات العربية، ولا تشكل إضافة حقيقية لفهم واقع الجريمة بتحولاته المختلفة في المجتمع اليمني، ولا قيمة لها في حل المشكلات الموجودة فعلا على أرض الواقع.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى وجود ضعف في مهارات البحث العلمي التطبيقي لدى الباحثين في الكلية بسبب قلة أو ضعف مقررات مناهج البحث العلمي التي يدرسها الباحثون في الدبلوم التمهيدي حيث يغلب عليها الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي، وعدم التزام بعض الباحثين بتوجيهات المشرف الأكاديمي، وغياب الدورات التدريبية على إجراء البحوث الميدانية والتطبيقية، ويمكن أن ترجع إلى خلل في البنية البحثية في الكلية التي تعتمد على مناهج قديمة تفتقد إلى التطوير، والإرث الاكاديمي التقليدي الغير قابل للتطوير، وضعف في عملية تقويم ومناقشة البحوث العلمية الجنائية.

وهي مؤشر قوي إلى غياب دور الإشراف الأكاديمي الجاد والفاعل على البحوث العلمية الجنائية، بسب غياب معايير اختيار المشرفين الأكفاء، وضعف كفايات بعض المشرفين البحثية والإشرافيه وعدم متابعتهم للمستجدات في مجال تخصصه، وعدم تدريبهم على الإشراف على البحوث التطبيقية، وغياب التعاون بين المشرفين والقائمين على عملية البحث العلمي في الكلية.

4- تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع:

هل يتم اتباع معايير الجودة عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟

الجدول رقم (8) يوضح مدى اتباع معايير الجودة عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة:

الحالات	التكرار	النسبة
لا	14	%75
نعم	0	%0
نوعاً ماء	6	%25
المجموع	20	%100

(1) فايز الزعبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، مرجع سابق، ص(٤٤-٤٥) بتصرف.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8) أن أغلب الأساتذة المشرفون يرون عدم اتباع معايير الجودة عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة بنسبة 75%، أما الذي يرون أنه نوعا ما يتم اتباع معايير الجودة عند إعداد البحث العلمي بلغت نسبتهم 25%0

ومن هنا نخلص عدم اتباع معايير الجودة عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية، وهذه النتيجة منطقية ويعود ذلك: إلى أن التعليم العالي في اليمن يعاني من ضعف شديد في تحقيق أهدافه؛ وخصوصا الهدف الخاص بالبحث العلمي، ويظهر ذلك واضحا جليا في غياب الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير وسائله وأدواته، وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات المجتمع، وعدم استقطاب الباحثين والأساتذة و المتميزين لدعم مراكز البحوث، وعدم إشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وضعف التواصل بين أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات التعليمية، عدم مواكبة التطورات الحديثة في العلم والمعرفة، وهذا ما أكدته دراسة خليل الخطيب (2020): للتعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي للفترة 2008- 2018م حيث جاء ترتيب اليمن في المرتبة الأخيرة.

ويرجع السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث: إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجامعات اليمنية فهي تواجه الكثير من المشكلات والعقبات التي تعيق تطبيق مبادئ إدارة الجودة بصورة مقبولة، ويظهر التقييم الدولي المستوى الضعيف لإداء الجامعات اليمنية التي لازالت تعمل بعيدا عن أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي المحلي والدولي.

إن تفعيل دور البحث العلمي في أكاديمية الشرطة يستلزم تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بصورة استراتيجية في جميع مكوناتها وهو الوسيلة الفعالة لمعرفة نقاط الضعف والقوة في أماكن عملها، وكيفية تخطي المعوقات التي تحول دون تطبيقها، والسير على طريق النجاح والتقدم في تحقيق أهدافها، إلا أنه في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن على مختلف الأصعدة، يمثل تطبيق مبادئ إدارة الجودة في الأكاديمية تحديا كبير يواجه بالكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافه المنشودة.

5- تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس:

ماهي دوافع الباحثين لإنجاز البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟

الجدول رقم (9) يوضح دوافع الباحثين لإنجاز البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة:

دوافع إنجاز البحوث العلمية	التكرار	النسبة
الحصول على الدرجة العلمية	18	%90
دوافع علمية	2	%10
المجموع	20	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن الدافع الرئيسي لإنجاز البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية لدى الباحثين في أكاديمية الشرطة دافع الحصول على الدرجة العلمية بنسبة 90%، ثم الدافع العلمي بنسبة 10%0

ومن هنا فإن دوافع انجاز البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة هو: دافع ذاتي(شخصي) يتمثل في الحصول على الدرجة العلمية، في مقابل غياب الدافع الذاتي العلمي (حب المعرفة) والدوافع الموضوعية، فمن أهم الأسباب الرئيسية لنجاح البحث العلمي توفر الدافع العلمي الذاتي لدى الباحث، فإن لم يتحقق فلن ينجح البحث العلمي بل سيتحول إلى بحث شكلي من أجل الحصول على الدرجة العلمية، ولعل أهم أسباب تعثر الكثير من الباحثين وفشلهم في انجاز بحوثهم غياب الدافع العلمي.

نستنتج أن دوافع انجاز البحوث العلمية لدى الباحثين في كلية الدراسات العليا من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية دوافع ضعيفة ولا تحقق نجاح البحث العلمي في أكاديمية الشرطة، ولا تساعد على النهوض والتقدم بالمجتمع والوطن، لأن الباحث لا يبذل الجهد الكافي للخروج ببحث جاد ومتميز، فدافعه فقط هو الحصول على الدرجة العلمية فقط بغض النظر عن جودة البحث المقدم للحصول عليها، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الدافع العلمي لدى الباحث الذي له دور كبير ومؤثر على مخرجات جودة البحث العلمي.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى اختلال في شروط الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا في الكلية، لأن أغلب الباحثين الذين يقبلون في البرنامج لا تتوفر فيهم الدوافع العلمية وحب المعرفة ومن ناحية أخرى عدم وجود امتحانات قبول في البرنامج مثل: اشتراط الحصول على التوفل في اللغة الإنجليزية وامتحان في اللغة العربية والمهارات البحثية، وكذلك يمكن تفسير ذلك إلى غياب البنية التحتية المساعدة على عملية البحث العلمي في أكاديمية الشرطة بشكل خاص والتعليم العالي في الجمهورية اليمنية بشكل عام.

إن معرفة وتحليل دوافع الباحثين في انجاز البحوث العلمية يمكن أن يساهم في تطوير عملية البحث العلمي وتحسين نوعية مدخلاته، من خلال تطوير الخطط والأنشطة لتحسين البنية البحثية، ومراجعة طرق وأساليب انتقاء الباحثين، وآليات القبول والتسجيل.

وتعد مشكلة تدني الدافعية على التعلم الذاتي والبحث العلمي الجاد والمتميز من أهم المشكلات التي تعيق أداء البحث العلمي ويشكل تحديا للقائمين على العملية البحثية.

6- تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل السادس:

هل يتم استخدام منهج الإحصاء الجنائي عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟

الجدول رقم (10) يوضح مدى استخدام منهج الإحصاء الجنائي عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة:

الحالات	التكرار	النسبة
لا	19	%95
نعم	1	%5
نوعاً ما	0	%0
المجموع	20	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن أغلب الأساتذة المشرفون يرون عدم اتباع منهج الإحصاء الجنائي عند إعداد البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية وبنسبة 95%، أما الذي يرون أن المنهج الإحصائي يستخدم عند إعداد البحث العلمي بلغت نسبتهم 5%0

نستنتج من خلال البيانات السابقة إلى عدم استخدام الإحصاء الجنائي كمنهج علمي عند إعداد البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة، فهذا الأسلوب أو المنهج من أهم طرق البحث في دراسة ظاهرة الجريمة، وهو أول وسيلة استخدمت في دراستها، ويشكل استخدام منهج الإحصاء الجنائي عند إعداد البحوث العلمية مؤشرا هاما لمعرفة مدى نجاح هذه البحوث وقيمتها العلمية، وخصوصا بعد التقدم الكبير في وسائل العلوم والتقنيات الحديثة، والتي ساعدت الباحثين في العلوم الجنائية على التعامل مع الكم الكبير من المعلومات وتحليلها واستخراج المؤشرات العملية لتحقيق أهدافها البحثية[1].

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى ضعف مهارات الباحثين في كلية الدراسات العليا إلى أساليب ومنهج التحليل الإحصائي، بسب عدم إلمام الباحثين بمهارات الإحصاء الجنائي، وغياب مقرر الإحصاء الجنائي في برنامج العلوم الجنائية، وعدم إجراء الدورات التدريبية على استخدام منهج الإحصاء الجنائي عند إعداد البحوث العلمية وضعف مهارات أعضاء هيئة التدريس في الإحصاء الجنائي، وقلة توافر الإحصاءات الجنائية، وصعوبة الحصول عليها لإجراء البحوث والدراسات، وتعدد الجهات المعنية بالإحصاء الجنائي في اليمن، وافتقار أكاديمية الشرطة إلى مركز يقدم خدمات التحليل الإحصائي.

ويعد الإحصاء الجنائي من أهم مناهج وأساليب البحث العلمي الملائمة لدراسة الجريمة، وهو يترجم خصائصها وسماتها إلى أرقام يتتبعها من حيث الحجم والنوع والزمان والمكان، مستهدفا التوصل من خلال ذلك إلى العلاقة بين الجريمة، والمجرم.

(1) فوزية عبدالستار، علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص(١٩).

7- تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل السابع:

ماهي المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة؟ وماهي سبل تطويره؟

الجدول رقم (١١) يوضح المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة من وجهة نظر الأساتذة المشرفون:

المعوقات	التكرار	النسبة
معوقات أكاديمية	9	%40
معوقات إدارية	5	%25
معوقات مادية	4	%20
معوقات سياسية	1	%5
معوقات أخرى	1	%5
المجموع	20	%100

بوضح الجدول رقم (١١) أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه البحث العلمي في أكاديمية الشرطة نذكرها حسب ما صرح به الأساتذة المشرفون:

1. معوقات أكاديمية: وبنسبة 40% وتتمثل في ضعف القدرة البحثية النظرية والميدانية لأغلب الباحثين، وعدم وجود استراتيجية وخطط للبحث العلمي في الأكاديمية، وغياب التواصل الفاعل مع المؤسسات التعليمية والاجتماعية والأجهزة العدلية والمجتمع، والاختيار الخاطئ لموضوع البحث، وعدم تعيين المشرف المناسب، ونقص في المصادر والكتب العلمية الحديثة والافتقار إلى الدوريات العلمية المتخصصة في مكتبة الأكاديمية وغياب الدافعية العلمية عند الباحثين.
2. معوقات إدارية: وبنسبة 25% وتتمثل في غياب الخدمات الخاصة بالبحث العلمي المتوفرة في الأكاديمية، وغياب التشجيع والتحفيز المعنوي للباحثين، وانشغال الباحثين أثناء فترة البحث بأعباء وظيفية ومسؤوليات أسرية، وعدم إدراك قيادة وزارة الداخلية بأهمية البحث العلمي، وعدم تمتع أكاديمية الشرطة بالاستقلالية المالية والإدارية عن وزارة الداخلية، وتمسك القيادات القائمة على البحث العلمي بالإرث الإداري التقليدي القديم وعدم تقبل أساليب التحسين والتطوير.
3. معوقات مادية: وبنسبة 20% وتتمثل في ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي في أكاديمية الشرطة، مما يؤدي إلى عدم توفر المعدات اللازمة للبحث العلمي، وضعف الحوافز الممنوحة للباحثين والمشرفين، وانقطاع الرواتب كل هذه العوائق تساهم في ضعف، وقلة الإنتاج العلمي.
4. معوقات سياسية: 5% وتتمثل في الأحداث المستمرة منذ العام 2011م والظروف السياسية والحرب والعدوان وغيرها.
5. معوقات أخرى: وبنسبة 5% وتتمثل في هجرة بعض المشرفين إلى الخارج، وقلة وعي المجتمع بأهمية البحث العلمي.

جدول رقم (١٢) يوضح أهم سبل تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية بأكاديمية الشرطة من وجهة نظر الأساتذة المشرفون:

سبل تطوير البحث العلمي	التكرار	النسبة
أكاديمية	9	%45
إدارية	5	%25
مادية	5	%25
سياسية	1	%5
المجموع	20	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) أن الأساتذة المشرفين اقترحوا العديد من السبل لتطوير البحث العلمي وذلك على النحو الآتي:

1. أكاديمية: وتتمثل في إعداد خطط استراتيجية للبحث العلمي في أكاديمية الشرطة، وتعزيز التواصل الفاعل مع مؤسسات المجتمع، واستقطاب الباحثين الأكفاء من ضباط الشرطة، وبناء قدرات وكفاءات الباحثين في مجال البحث العلمي النظري والميداني، وسرعة العمل على توفير المصادر والمراجع والكتب والدوريات العلمية الحديثة والمتخصصة.
2. إدارية: وتتمثل في تعزيز التواصل والشراكة مع وزارة الداخلية، والعمل على سرعة استقلالية أكاديمية الشرطة ماليا وإداريا، وتفعيل نظام التفرغ العلمي للباحثين، والعمل على سرعة تطوير خدمات البحث العلمي التي تقدمها أكاديمية الشرطة.
3. مادية: وتتمثل في رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي في أكاديمية الشرطة، ورفع الحافز المالي المقدم للباحثين والمشرفين، وصرف مكافأت مجزية للأبحاث العلمية المتميزة..
4. سياسية: وتتمثل في العمل على ابتعاد الأكاديمية عن التدخلات السياسية والحفاظ على الطابع العلمي الأكاديمي في عملية البحث العلمي.

الخاتمة: وفي ختام البحث هذا البحث نتناول أهم النتائج التي تواصل إليه، وإبراز التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج على النحو التالي:

أولا: النتائج:

بعد أن تم تفسير وتحليل البيانات والمعلومات من أفراد عينة البحث، خلص البحث إلى النتائج التالية:

1. عدم تماشي البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا مع رؤية أكاديمية الشرطة في علاج المشكلات الجنائية في المجتمع اليمني.
2. إن البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية في كلية الدراسات العليا، لا يحقق أهداف أكاديمية الشرطة في خدمة الأجهزة الأمنية والعدلية والمؤسسات الاجتماعية في اليمن.
3. إن غالبية البحوث العلمية المنجزة في العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا بحوث نظرية أساسية فقط، وهي لا تشكل إضافة لفهم واقع الجريمة في المجتمع لكونها غير مشموله بالتطبيق العملي.
4. غياب تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي الداخلي والخارجي في أكاديمية الشرطة.
5. إن دافع انجاز البحوث العلمية في مجال العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا هو دافع ذاتي شخصي يتمثل في الحصول على الدرجة العلمية فقط، وهو دافع لا يساعد على عملية نجاح البحث العلمي وجودة الأبحاث العلمية.
6. عدم استخدام الإحصاء الجنائي كمنهج عند إعداد البحوث العلمية في مجال البحوث العلمية الجنائية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، وهذا مؤشر على عدم نجاح هذه البحوث وضعف قيمتها العلمية.

ثانيا: التوصيات:

وعلى ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بالآتي:

1. توجيه البحث العلمي في أكاديمية الشرطة لخدمة التنمية في المجتمع، ومعالجة ظاهرة الجريمة في المجتمع اليمني، وفقا لكافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

13- إعداد خارطة بحثية موحدة للبحث العلمي في أكاديمية الشرطة.

2. إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين أكاديمية الشرطة ووزارة الداخلية لتحقيق وخدمة الأهداف المشتركة بينهما.
3. تعزيز التواصل بين أكاديمية الشرطة والأجهزة الجنائية العدلية (النيابة العامة- وزارة العدل- مجلس القضاء الأعلى) والمؤسسات الاجتماعية لخدمة الأهداف المشتركة والوصول إلى سياسة جنائية موحدة.
4. إعادة النظر في مقررات مناهج البحث العلمي التطبيقي والميداني والإحصاء الجنائي في دبلومات الدراسات العليا في كلية الدراسات العليا.

5. ضرورة توفير برامج تدريبية للباحثين في الكلية تسهم في رفع مستوى مهارات البحث العلمي التطبيقي والميداني والإحصاء الجنائي.
6. تفعيل إدارة الجودة في كافة مكونات أكاديمية الشرطة (كلية الدراسات العليا- كلية الشرطة- كلية التدريب- مركز البحوث) لتقوم بمهامها في نشر وتطبيق معايير الجودة الشاملة.
7. إعادة النظر في سياسة القبول والتسجيل في برامج الدراسات العليا مع التركيز على استقطاب أصحاب الكفاءات العلمية العالية.
8. ضرورة توفير برامج تدريبية تسهم في رفع مستوى الدافعية للإنجاز لدى الباحثين في أكاديمية الشرطة.
9. تفعيل الارشاد الأكاديمي للعمل على رفع الوعي البحثي والمعرفي بين الباحثين وحثهم على التعلم الذاتي الجاد والمتميز.

ثالثا: توصيات لدراسات مقترحة:

يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية، حول البحث العلمي في أكاديمية الشرطة، مثل:

1. واقع البحث العلمي الإداري والأمني والاجتماعي في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة.
2. واقع البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية، من وجهة نظر الطلبة الباحثين في أكاديمية الشرطة.
3. الإنتاج المعرفي في مجال العلوم الجنائية والإدارية والأمنية والاجتماعية بأكاديمية الشرطة.
4. معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أكاديمية الشرطة.
5. معوقات التخطيط الاستراتيجي في معوقات أكاديمية الشرطة.
6. واقع الإشراف على البحث العلمي في أكاديمية الشرطة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب العامة:

- إبراهيم مصطفى واخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، اسطنبول، تركيا.
- أمين مصطفى محمد، مبادئ علم الإجرام والعقاب (الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير) مطبعة دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2001م.
- سعد حماد القبائلي، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مطلعة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008م.
- فوزية عبدالستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1985م.
- محمد محمد مصلح القاضي، علم الإجرام وعلم العقاب، مطلعة منشورات الحلبي الحقوقية، 2003م.

- محمد خلف، مبادئ علم الإجرام، مطابع دار الحقيقة، بني غازي، ليبيا، ط2، 1977م.
- نور الدين هنداوي، مبادئ علم الإجرام مطلعة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1990م.
- مأمون سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، مطبعة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1971م.
- عبدالفتاح مصطفى الصيفي، علم الإجرام، مطلعة المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، مصر، 1973م.
- جلال ثروت ، الظاهرة الإجرامية، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1972م.
- علي عبدالقادر قهوجي وسامي عبدالكريم محمود، أصول علم الإجرام والعقاب، مطلعة منشورات الحلبي الحقوقية، 2010م.
- عاطف عبدالفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي والحد من الجريمة (السياسات الاقتصادية لمكافحة الجرائم الناتجة عن النمو الاقتصادي) المركز العربي للدراسات والتدريب الأمني، الرياض السعودية، 1983م.

ثانيا الكنب المتخصصة:

- أحمد حويتي، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، أصدرت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2001م.
- أحمد عبدالكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999م.
- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982م..
- يوسف مرعشلي، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2003،1م.
- أبو القاسم عبد القادر صالح، وآخرون، المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2003م.
- فايز الزغبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، أصدرت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2001م.
- غالب فريحات، ثقافة البحث العلمي، دار اليازوي، عمان، الأردن، ط1، 2011م.
- أسامة حسين باهي، البحث التربوي كيفية إعداده وكتبت تقريره العلمي، مكتبة الانجلو مصرية القاهرة، مصر، 2002م.
- علي العلاونة، أساليب البحث العلمي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،1996م.
- محمد إبراهيم الأصبيعي، دور البحث العلمي في وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2001م.

ثالثا: الرسائل العلمية:

- ليلى خيرالله الشمري، الصعوبات التي تواجه طلبة كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت في أثناء إعدادهم لأطروحاتهم ورسائلهم العلمية من وجهه نظرهم، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، 2018م.

- خطيب زوليخة، معايير الجودة في إعداد الرسائل والأطروحات الجامعية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أخمد بن أحمد وهران، الجزائر، 2018م.

رابعا: الدوريات:

- فؤاد عبيد، فلسفة الإحصاء في مجاز الأمن الجنائي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، 1971م.

خامسا: القوانين:

- القانون رقم (10) لسنة 2001م بشأن إنشاء أكاديمية الشرطة.